



القلق السوري والطمأننة اللبنانية

عن السؤال المطروح منذ زمن حول ما يريده الحكم السوري من لبنان، تعددت الاجوبة مع تعدد ابعاد السياسة السورية. فهناك الجواب الايديولوجي الرائج عند الموالين للسياسة السورية وبعض معارضيه، والذي ينسبها الى الفكر الوجودي البعثي او، في اقل تقدير، الى رغبة دفيئة في استعادة وحدة سوريا الطبيعية؛ وهناك الجواب الاقتصادي الذي اخذ يتبلور منذ نهاية الحرب في لبنان والذي يقوم على رصد شبكة من المصالح المادية تعبر الحدود ويتشارك فيها اعضاء في النواة الحاكمة في كل من البلدين المتلازمين، كما يظهر من الفضائح المصرفية و"النفطية" الاخيرة التي باتت حديث المدينة كلها؛ وهناك طبعاً الجواب الاستراتيجي الذي يرى في التمزق اللبناني للقوة السورية اساساً لدورها في الجغرافيا السياسية. لكن، الى كل هذه الاجوبة، يبدو من مسلسل الاستقبالات اللبنانية للرئيس السوري انه يجب اضافة جواب آخر يندرج في خانة علم النفس الاجتماعي.

ما الذي يريده الحكم السوري من لبنان؟ يريد ايضاً تطميناً بانه لا يزال يمتلك صورة الفاعل القادر الواحد الاوحد. فعندما يستدعي المسؤولون السوريون اساطين السياسة اللبنانية ليمثلوا الواحد تلو الآخر بين يدي الرئيس بشار الاسد، فانهم لا يؤكدون امساكلهم، على اختلاف توجهاتهم، بالوضع اللبناني فحسب، بل ان لا شيء تغير منذ رحيل مؤسس الصورة: الاطار نفسه، الكرسي نفسه، الطاعة نفسها. لا قلق اذاً، ففي شرق اوسط يتغير، اي طمأنينة تلك التي تنبعث من هذه الصورة؟ ولكن هل الصورة لا تزال هي هي؟ كل الانباء الآتية من دمشق (عن غير طريق السياسيين اللبنانيين الذين حظوا بشرف الاستدعاء) توحى العكس، وها هي "المجموعة الدولية للامانات" تؤكد دورها الانطباع بوجود هذه التموج، من خلال التقريرين اللذين خصصتهما للتحديات التي تواجهها سوريا، اذ تخلص الى انه يتوجب على الرئيس بشار الاسد ان يتشارك في سلطته اكثر بكثير من ابيه مع "مراكز قوى متعددة"، فيما تستحيل "السلطوية التعددية" السائدة هناك "اقل سلطوية واكثر تعددية".

قد يكون السياسيون اللبنانيون يعرفون هذه الحقيقة اكثر من غيرهم، ولكن لا فرق عندهم. أليس الصديق لوقت الضيق؟ ثم انهم يعرفون ايضاً ان التطمين الذي يمنحونه لمجالسيهم في دمشق ليس نفسياً محضاً، بل يمكن ايضاً الافادة منه في المجال الاستراتيجي. فما دامت سوريا تستطيع الايحاء بقبول السياسيين اللبنانيين لكونها الأمر النهائي، فانها تعتقد انها تنجح في "التمديد" لمنطق "الورقة اللبنانية" كمسوغ للاعتدال الغربي معها.

نترك جانباً مسألة استعداد اللبنانيين للتمديد لهذه الورقة.

فالمعضلة هي سورية قبل ان تكون لبنانية. والمعضلة هي ان الوقت الذي يتصور الحكم السوري انه يربحه بهذه الطريقة، انما هو وقت ضائع. وثمة رأي في سوريا يقول بأنها لا تزال تستطيع المراهنه على التحديات الخارجية لاستدامة الحكم، على جري التقليد الذي ارساه حافظ الاسد حين نجح، من خلال لبنان، في اعطاء ديمومته اساساً اقليمياً. وبالفعل، لا تزال مفاعيل هذه السياسة قائمة الى حد كبير، كما يستدل من تخصيص "المجموعة الدولية للامانات" احد تقريرها للتحديات الخارجية التي تواجهها سوريا.



الا ان "الخارج" بالنسبة الى الحكم السوري لم يعد نفسه. فما آل ايه ميزان القوى الاقليمي وما شهادته الجغرافيا السياسية من تحولات منذ الاحتلال الاميركي للعراق، ناهيك بتأثير السقوط المدوي لـ"البعث" البغدادي على "البعث" المتبقي في دمشق، كل ذلك وضع سوريا في خط تراجع لا يقارن حتى بما عانتها اثر الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. واذا كان صحيحاً ان اي مقارنة اميركية عقلانية، كالتي يدعو اليها تقرير "المجموعة الدولية للامم المتحدة"، تلحظ تحقياً لمطالب سورية اساسية، واولها الانسحاب الاسرائيلي من الجولان، الا انها تندرج في سياق يفضي الى تغيير كامل في مفردات السياسة الاقليمية السورية، بما في ذلك ما يتعلق منها بلبنان. وفي اي حال، يبدو جلياً ان الحكم السوري لم يعد قادراً على اهمال التحديات الداخلية، بدليل ان الارهاب الفكري الذي يحاول الحؤول دون اي مطالبة بالتغيير بحجة هذه الاخطار، لم يمنع عودة التعبير عن التملل الداخلي، كما يتضح من توسع اطار عريضة المطالبين برفع حالة الطوارئ.

هل يستطيع الحكم السوري تأجيل الاستحقاقات الداخلية من خلال سياسته الخارجية؟ قطعاً، اذا قام بـ"حسن نية" فاختر بين لائحة المطالب الاميركية ما يعتبره اقل اذى لدوره. غير ان مجرد القبول بأي منها يعني ايضاً بداية التخلي عن الدور الاقليمي كأساس لبقائه، ولا بد تالياً من ان يحاول تجديد شرعيته في الداخل. وهنا المشكلة، بل الحلقة المفرغة التي يصورها التقرير الداخلي لـ"المجموعة الدولية للامم المتحدة"، عندما يقول ان النظام لن يكون في منأى عن التحديات الداخلية اذا استمر الاقتصاد في التراجع. فتناقص المداخل سوف يحد من امكانيات الربيع، ومن الامتيازات الاقتصادية التي امنت له دعم بعض المجموعات الاساسية.

الا ان الاصلاح الاقتصادي في ذاته يعني تغييراً في جلد النظام، اذ انه سيطول الاحتكارات العائلية - السلطوية التي ميّزت بداية الانفتاح اللبيرالي. اي ان الاصلاح، اذا كان فعلياً، سوف يضرب مباشرة بعض بطانة الحكم. والاهم ان الاصلاح الاقتصادي حتى يكون مجدياً بحسب خلاصة "المجموعة الدولية للامم المتحدة"، يجب ان يرافقه انفتاح سياسي. فمن دون مساءلة اكبر، وشفافية، ووسائل اعلام اكثر تحراً، سيكون من الصعب جداً "كسر حلقة الفساد وعدم الفاعلية". ومع قلة الموارد التي يمكن توزيعها، يصبح من الهمية في مكان بناء "اجماع داخلي اقوى" من خلال "مشاركة اكبر" للمواطنين، على ما يخلص التقرير.

ولم الاستغراب بعد ذلك ان فضّل الحكم السوري اجماعاً آخر هو في متناول يديه، وان اقتصر على السياسيين اللبنانيين؟

سمير قصير



Id-Reference	04-Pr-000626	
Media	(Support)	HC
Title		القلق السوري والطمأنة اللبنانية
Subtitle		
Section		
Language		عربي
Source		النهار
Page		
Date		٢٠٠٤/٢/١٣ 13/2/2004
Author		سمير قصير
Co-Author		
Keywords		
	Persons	بشار.أسد – حافظ.أسد
	Locations	لبنان – سوريا – عراق – ولايات.متحدة – دمشق – جولان
	Dates	١٩٨٢
	Themes	لبنان – حكم.سوري – مصالح.اقتصادية – اصلاح.اقتصادي – حزب.بعث – سياسة.سورية – بشار.أسد – وصاية – حافظ.أسد – حزب.بعث.عراق – سوريا.نظام – اجتياح.اسرائيل.١٩٨٢ – تقرير.مجموعة.دولية.أزمات – جولان
Subject		